أشكل في الكلام بحيث كان أحدهما جزءا في الجملة محذوفا من قبيل إيجاب الحذف ودليل الحذف
والتغيير العقلي ودليل التركيب العرفي فإن كلا منهما كان من قبيل التساوي
وفيه مسائل ثلاث وتوضيح أن الجزء أجمع معناه وعدم الترجيح معنى جعلهما مستندا
نكتة الجزئية بحيث كذلك مع أن الأصل فيها التغيير فلت يفهم المتكلم السامع حكما
علم أن معلوم له بأحد طرق التعريف بأن معلوم له نظير العلمية على ما نقدم فإن قلت
جعل كل من المسند والمسند إليه معرفة كان كل معلوما فما فائدة الكلام حكما على معلوم
بمعلوم وهو أيضا فيه لكونه معلوما فلت لأن الحكم بالمسند في معنى حصول تحقق
عنوانها خارجا بالمسند إليه أعني نسبة أحدهما إلى الآخر بأن تكون النسبة مجهولة
الكائنية فإن قلت إن جعلته الجزئية من قبيل على الشخص وجعلت مسندة إلى ما
يكون المحمول جزئيا حقيقيا إذ هو يمنع تصوره وفرع التركيب فيه وهو غير صحيح
حمله على شيء إذ الإيجاب العام الكلية حتى انظر في جوابا بأن هذا زيد مورد التقسيم زيد فلت
لا نسلم عدم صحة ذلك بل يحمل الجزئي الحقيقي من غير تأويل فيجيء جواب التقريب المحمول
للمتغير الذاتي في صحيح الجنس ما نصه قوله المقول إذ المحمول وهو يتناول الكلي والجزئي
وإن الحمل يكون منهما معا على ما صرح به الشارح في المدخل الأوسط بل الشيخ الرئيس
في الشفا أيضا وما يقال من أن الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شيء أصلا لأن حمله على
نفسه كما يتصور فضعيف لأنه لا يتم في الحمل الذي هو النسبة من أمرين متغايرين وحمله على غيره
ممتنع وأما قوله فيه نظر إذ يجوز حمل جزئي على مغاير له بحسب الاعتبار ومتحد معه بحسب
الذات كما في هذه الأطراف وهذا الكتاب فإنها مختلفة بحسب المفهوم ومتحدة
بحسب الذات فإن زيدا أنه زيد بعينه فكما يجوز على كل الجزئي بينه كما تقول بعض الا
نسان زيد إذ ما نقل عن الماتن المتفرع على جلالته المشهور بغاية التدقيق المعوا عليه
في أمثال هذه المباحث كيف يحكم بصحة حمل الجزئي الحقيقي على نفسه فلا ذلك عم تمحض
الحكماء أعني أبي وابن سينا مع تمثيله بهذا الحاجة الدالة على أن المراد بالتطابق في
المثال الجزئي الحقيقي لا المفهوم الكلي والأسماء ثم تمثيله به بأسماء وأيضا فيه مجال
الجنس أن المراد بحمل الشيء على شيء بيان اتحادهما في الوجود على تقدير وجودهما أما
لتة فإن قلت الشيء مع ما تقدم جملة وهي خبر وهل المراد به ما يعونه أو
كلام الجايلي

لازم الجايلي إذ المخبر عنه قصد الإخبار فيه إما أن يقصد إفادة المخاطب الحكم
وهو فائدة الخبر أو كونه عالما به وهو لازمها فلت فائدة الخبر لا يلزم المعلوم
أن ما بعد إن عالما مسمى به فلا يكون ذلك كما نقول ذلك معه كان اعتبار الحكم فيه والتعدد
وإن كان في أدعى معلوم وحيث إفادة الحكم إفادته عالما به ما للازم حاصل فلت
النسبة المتعلقة بالضمير يعني وهي متعلقة بالضمير وتدل منها معنى فيه
فيما المعنى بالمعنى فلت الامتناع في المعاني الوجودية والنسبة من الأمور الاعتبارية
بلا إشكال ثم الجملة وكيفية وهل مركب مادي عن مادة تحت الأبد تدل على أربع مادية
وصورية وفاعلية وغائية وقديم وبالقياس إلى علة أو علتين وإن ع وبالقياس إلى
الأربع كان الحمل فإن قلت العلل متباينة المعلول فلا يصح الجمع بينها كان
أصل الشيء لا يكون مع ما له فلت ليست هي نفسها معرفة بل يوجد
للمعلول بالقياس إليها محمولات عليه فيعرف بها ووجه الحصر فيها أن ما يتوقف
عليه الشيء إن كان داخلا أما أن يجب معه الشيء بالقوة وهي المادية أو بالفعل وهي
الصورية وإن كان عنها فإن كان ما منه الشيء فهي الفاعلية وإن كان ما لأجله
الشيء فهي الغائية هذا هو المشهور والمستند إلى المادية والهيئة لا جنسا بحيث
الصورية والمؤلف الفاعلية والغائية إفادة المقصود الرابع عشر أعلم
أن ما قبل هذه الجملة أعني هذا إن كان مثلا أما أن تكون خبرية لها أو معنى كيف ذلك فيكون
بينهما التوسط بين الاتصال والانفكاك فالمنافاة بين الوصل والفصل كما أن
لما كان كالجامع بينهما وجب الفصل بلاغة وإما أن تكون إنشائية أو معنى فيكون
بينهما الاتصال والانفكاك فيجب الفصل أيضا وبقية الصور أعني كما الاتصال والاتصال
الانفكاك مع الانفكاك وشبه كما الاتصال وشبه كما الانفكاك كما هو من صورتهما
وهذا يفتح النظر عن كون الأول لهما محل من الإعراب أما معه نظر الشراح الكل معقول المقول
الواقع في أو الكتاب إن كان المقول فيجوز العكس وعدمه مكلفا له بتعلق المقام
وبه انتظام في الجملة بختم الرسالة البحث الخامس المجتمع
الحكم وجملة خبرية وحكم تكون قضية التي الحد الخبري والقضية والشعور النفس
التي يدل كونها مسورة أي لا وكونها خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويدل جهتها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)